الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي

دكتور

على عبد الرؤوف عبد العاطي محمود

مدرس الاقتصاد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد

ملخص Abstract[1]

تهدف الدراسة لتوضيح الأثار الاقتصادية على الهجرة غير النظامية، والتي آخذت في الارتفاع في الاتحاد الأوروبي فى السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة، فإن القرب من الدول التي تشهد اضطرابات سياسية وأمنية، والسعي لحياة كريمة ومستوى معيشة مرتفع قد استقطب مئات الآلاف من المهاجرين غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥. وتستعرض هذا الدراسة حالة الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي، وكيفية الاستفادة من التجربة الأمريكية. ويتم التركز على الجوانب الاقتصادية للهجرة غير النظامية. والتي تشهد آثار اقتصادية للدول المستقبلة وكذلك للمهاجرين غير النظاميين ما بين آثار إيجابية وأخرى سلبية، ولكن هذه الفوائد تتطلب أن يتمكن المهاجرين من الوصول إلى سوق العمل وأن تكون الأسعار والأجور تتمتع بالمرونة. وفي الوقت نفسه، يتطلب تخفيف التكاليف المالية التي تحد من إمكانية الوصول إلى برامج الرعاية الاجتماعية للمهاجرين. ومن المتوقع أن يتطلب التصدي الناجح للهجرة غير النظامية قدراً كبيراً من التنسيق وتقاسم التكاليف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وانتهت الدراسة إلى وجود منافع وتكاليف للدولة المستقبلة للاجئين غير النظاميين، ولكن لا بد من وضع قواعد وتدابير مشتركة بين دول العالم وبالأخص الاتحاد الأوروبي لحل مشكلة الهجرة غير النظامية والاستفادة من التجارب السابقة في التعامل معها.

---

[1] الكلمات الدالة Key Words: الهجرة – الهجرة غير النظامية– سوق العمل– الاقتصاد الكلى– المساهمات المالية.

أولاً: مقدمة الدراسة:

تحتل قضية الهجرة، مكاناً بارزاً في العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية، نظراً لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدول النامية إلى تلك المتقدمة.

كما تشكل قضية الهجرة غير النظامية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير النظامية، وفي ذات الوقت تنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير النظامية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة[1].

---

(١) للمزيد راجع: أسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب، منشورة على الرابط التالي:
http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

وتظل الهجرة غير النظامية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فنجد مثلا أن نسبة المهاجرين غير النظاميين لا تزيد عن نسبة (٤,٩%) من إجمالي الأيدي العاملة في الولايات المتحدة عام (٢٠١٢) إلا أن مشاكلهم تؤرق الأمريكيين كثيرا[١].

وللهجرة غير النظامية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير النظامية مما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، وجدير بالذكر الآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير النظامية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية[٢].

---

(١) من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢) للمزيد راجع:

LORENZO ZAMTRANO (eds.), New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations, Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير النظامية، يصبح من الضروري على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير النظامية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام (١٩٤٥)[١]، وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة[٢].

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تنبع إشكالية الدراسة من محاولتها الوقوف على أسباب ودوافع ومبررات الهجرة غير النظامية، كظاهرة تمتاز بالاستمرارية الزمانية (لأنها على مدار العام)، وأيضا لانتشارها المكاني في معظم دول العالم، وفي ظل تباين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المصدرة والمستقبلة للهجرة غير النظامية.

وتمثل ظاهرة الهجرة غير النظامية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة ، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في زيادة وتيرة الهجرة غير النظامية نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل للأفراد، وبالتالي تكمن مشكل الدراسة فى الإجابة على التساؤلات التالية:

---

(١) للمزيد راجع: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(٢) تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة:
"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة.

* ما هو مفهوم الهجرة غير النظامية؟
* ما الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية؟
* ما هي الأبعاد الاقتصادية للهجرة غير النظامية؟
* ما هي الأبعاد السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية ؟
* ما هي تقديرات الهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي؟
* ما هي الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على دول الاتحاد الأوروبي؟

ثالثاً: فرضية الدراسة: Hypothesis

"من المتوقع أن تكون هناك أثار اقتصادية سلبية على دول الاتحاد الأوربي المستقبلة للهجرة غير النظامية مع عدم الاستقرار السياسي وانخفاض مستويات المعيشة في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص من الدول العربية".

رابعاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية لها، وبالتالي إلقاء الضوء على أسباب مشكلة الهجرة غير النظامية بشكل عام وعلى دول الاتحاد الأوربي، وما أثارته من مشكلات اقتصادية، وتوضيح مدى فاعلية اليات التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوربي لمكافحة الهجرة غير النظامية.

خامساً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في أن ظاهرة الهجرة غير النظامية لها أهمية قصوى، نظراً لأن هذه الظاهرة أخذت أبعاداً مختلفة، وتكمن تلك الأهمية عموماً في معرفة أسباب الهجرة غير النظامية وخصوصاً في الاتحاد الأوربي، وتتمثل الأهمية أيضاً في التعرف على أبعادها المتشابكة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والتعقيدات المنية التى أنتجتها الهجرة غير النظامية، وذلك بتكوين شبكات معقدة تقوم بتهريب المهاجرين معتدية بذلك على

حدود الدول، والهجرة غير النظامية مشكلة تحظى باهتمام الجميع على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، وذلك لتزايد تدفق المهاجرين عبر الحدود بين الدول والمنظمات الدولية والحكومية جهوداً ملحوظة للحد من مخاطرها وتداعياتها، وعليه تحاول هذه الدراسة إزالة الغموض المتعلق بمفهوم الظاهرة و طرح وسائل مكافحتها.

سادساً: منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضوع الدراسة، ويشتمل هذا المنهج على بعض الأنواع من المقاربات التي تسعى لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع ووصفها وصفًا يوضح خصائصها وأسبابها للوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها.

سابعاً: حدود الدراسة:

تختص هذه الدراسة بدول الاتحاد الأوربي أما عن المدى الزمنى فهو يبدأ من عام (٢٠٠٨) وحتى عام (٢٠١٥)، وتم اختيار هذه الفترة لوفرة البيانات من جهة، وتحليل أثر الثورات العربية على تدفق الهجرة غير النظامية على الدول الأوروبية.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١ - دراسة للباحث/ أمير فرج يوسف بعنوان الهجرة غير المشروعة طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية،[١] وتطرح هذه الدراسة الهجرة غير النظامية التى يقوم بها شباب قارة إفريقيا وشباب الجزائر على وجهه الخصوص إلى أوروبا، وهى دراسة لواقع الفئة التى تأثرت بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى دفعتهم إلى

---

[١] أمير فرج يوسف، الهجرة غير المشروعة طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢.

ارتكاب مخالفات قانونية، ناهيك عن خطر الموت الذى يهددهم كل وقت، وهدفت الدراسة إلى:

- القضاء أو الحد من هذه الظاهرة التى حصدت الأرواح و نهبت الأموال.
- دفع الطبقة السياسية والشركاء الاقتصاديين إلى إيجاد الحلول.
- توعية الشباب لخطر الهجرة غير النظامية.

٢ – دراسة للباحث/ على الحوت بعنوان الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر دول المغرب العربى[١]، وتهتم الدراسة بتسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة غرب المتوسط التى بدأت في أواخر التسعينيات من القرن الماضى، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في الأتى:

- لا بد من توافر إدارة سياسية لتفهم المشكلة في إطارها الشامل (الاجتماعي والاقتصادى) لإيجاد حلول بعيدة المدى لها، وكذلك التنسيق والتعاون والتشاور لتنفيذ الحلول مهما كانت الصعاب والمواقف الأيديولوجية الثقافية والسياسية، فهذا في صالح الجميع ومن أجل أمن واستقرار الجميع.
- رؤية مستقلة لا تعالج الهجرة غير النظامية كجريمة منظمة، ولكن تنظر إليها وتعالجها كأزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع المواطنين إلى الهروب من أوطانهم باتجاه أوطان أخرى.
- وضع خطة اجتماعية واقتصادية للتنمية تشارك فيها الدول الأوربية والإفريقية تهدف أساساً إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

---

[١] على الحوت، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي، المكتبة المغربيـــة، الطبعة الأولى،طرابلس،٢٠٠٧.

• تأسيس صندوق أو هيئة استثمارية لتمويل هذه التنمية، يساهم فيه الدول الأوربية بالقدر الأكبر عن الدول الإفريقية.

• نبذ كل النزاعات وأشكال التحفيز الثقافي والاجتماعي التي تعوق التواصل الإنساني والتفاهم والتسامح والحوار، والتعاون لبناء مجتمع السلام والتنمية.

1- Abdelhalim Gulten, Cosmopolitan Citizens Versus boat migrants contested debates on freedom of movement and the right to be regal.[1]

تطرح هذه الدراسة محاولة تبنى فكرة المواطن العالمى الذى ينتقل من بلد إلى أخر دون حواجز أو حدود، واعتبار أن فكرة المواطنة العالمية هى شكل من أشكال المواطنة ما بعد القومية، وهى بديل نظرى يفرض مجموعة من الحلول للتحديات التى تواجهنا من خلال فكرة الهجرة غير النظامية على ضوء حقوق الإنسان والسيادة.

وتسعى الدراسة إلى عرض نوع من الانتقادات للمواطنة العالمية كنظرية ظهرت بعد مرحلة القومية بوصفها أحد الأسس العلمية التى تكون السيادة فيها للدولة القومية باقية ومستمرة من حيث اعتمادها على الأشكال الأكثر قوة من الأنظمة السياسية، وفى العالم المتمتع بالسياسات الحقيقية، حيث لا تكون هناك مواطنة عالمية، ولكن ممارسة للتهميش العالمى، وخلصت الدراسة إلى أن هناك معضلة في الدول، وهى عدم التكافؤ في عملية التحكم في رأس المال، والتحكم في الهجرة غير النظامية والذين يسعون إلى اللجوء هرباً من الفقر أو الاضطهاد الدينى أو السياسى أو لأسباب الاقتصادية منها رفع مستوى المعيشة، والذى أصبح واضحاً بشكل

---

(1) Abdelhalim Gulten, Cosmopolitan Citizens Versus boat migrants contested debates on freedom of movement and the right to be regal, university of kwazulu -nata/Durban, south-Africa ,2009.

كبير، وكذلك آلية التحكم وفرض سياسات الحدود ما بين الدول، وهذه الإشكالية مازالت قائمة ويجب البحث فيها بشكل متعمق.

٤ – دراسة للباحثين/عثمان الحسن وياسر المبارك بعنوان الهجرة غير المشروعة والجريمة[١]، وتتحدث الدراسة عن إعطاء صفة خاصة لمفهوم الهجرة النظامية وغير النظامية، وصنفت الدراسة الهجرة النظامية التى تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلى إلى الدول المستقبلة.

وتحدث الهجرة النظامية بين الدول التى لا تضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها و إجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.

وأوضحت الدراسة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى جعلت المهاجرين يتركوا أوطانهم بطريقة غير نظامية والظروف التى يعيشون فيها بعد انتقالهم إلى الدولة المقصودة.

٥ – دراسة للباحث/ راضى عمارة محمد بعنوان ظاهرة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر دول المغرب العربى[٢]، وتطرح هذه الدراسة أسباب المعاناة الإنسانية التى غالباً ما تنتهى بالاعتقال والسجن أو الموت وفقدان القوة البشرية، والعوامل التى تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة، ومنها عوامل سياسية واقتصادية، حيث تكون هناك مناطق طرد ومناطق جذب، ولكل منهما عوامله المؤدية التى تكونه، وحيث تمثل منطقة الطرد الدول الإفريقية، فهى الدول المصدرة، وتتمثل مناطق الجذب في القارة الأوروبية، خصوصاً جنوبها: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، وهى دول الاستقبال، وهناك دول أخر سميت بدول العبور مثل ليبيا، وهنا تشكل

---

[١] عثمان الحسن وياسر المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز دراسات جامعة نايف للدراسات الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨.

[٢] راضى عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر دول المغرب العربى، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤.

الهجرة غير النظامية خطراً، يهدد أمنها وسيادتها ووضعها الاقتصادى، مما يستدعى البحث في الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذه المشكلة.

والعوامل الدافعة إلى الهجرة هى عبارة عن مجموعة العوامل التى دفعت الأفراد إلى الهجرة خارج وطنهم وتسببت فيها، وهى تتمثل في ظروف الدول المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتى تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم. وتطرح الدراسة أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل التى يمكن أن يؤثر في الفرد ويدفعه إلى مغادرة المكان، وحسب توقعه يمكن أن يحصل على وظيفة أو دخل أفضل.

وتؤكد الدراسة أن هناك عوامل شخصية مهمة هى الأخرى في تسهيل الهجرة أو الحد منها، فنظرة الفرد إلى مفهوم التغير وقبوله أو رفضه لما استجد على البيئة المحيطة به يرجع إلى أسباب شخصية قد تدفع بالبعض إلى ترك مسقط رأسه والذهاب إلى مكان آخر بهدف رفع مستوى معيشة والالتحاق بمجتمع متقدم وصاحب مستويات دخل و رفاهية مرتفع.

2- Baldzccini Anneliese, The Return and removal of irregular migrants under EU law: An Analysis of the returns directive [1]

وأسفرت الدراسة عن أن هناك نوعاً من الخطر على الأشخاص الذين كانوا قد تم القبض عليهم، أو الذين كانوا قد تم ثبوت كونهم على صلة بأى من جوانب العبور غير القانونية للحدود، أو رفض الدخول للحدود، وإنهاء الإقامة غير القانونية ينبغى له أن يشتمل على قرار الإعادة للمهاجرين أو المقيمين غير الشرعيين إلى بلادهم، والذى يسمح بفترة يمكن لهذا الشخص من خلالها أن يقوم بالرحيل الطوعى أو القيام ببعض الإجراءات التى يمكن من خلالها تنفيذ الترحيل، وأن يكون المكان الذى ستتم الهجرة

---

[1] **Baldzccini Anneliese, The Return and removal of irregular migrants under EU law: An Analysis of the returns directive, European journal of migration and law, 2009.**

إليه غير مثير للخلاف أو الجدل، حتى إن لم تكن دولتهم الأصلية مثل ليبيا، فهم بالأساس ليسوا من ليبيا، بل تعتبر دولة عبور، وهم من دولة أخرى، ولهذا لا تصح الإعادة قسرياً.

٧ – دراسة للباحث/ نيكولاس جوزيف بعنوان المهاجرين من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس–أسباب هجرتهم وآثارها[١]، ولقد أهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بالمهاجرين من غرب إفريقيا– وبخاصة دولة نيجيريا المتواجدين في طرابلس خلال الفترة من(١٩٨٦–١٩٩٨)، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم الاستقرار السياسى والحروب المحلية والدولية، وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، وكانت ليبيا تمثل عامل جذب قوياً لهؤلاء المهاجرين، وقد أكدت الدراسة أن الهجرة لا يخلو منها أى مجتمع إنسانى، ولها آثارها على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسكانى والثقافى للمجتمع، كما أشارت الدراسة إلى إمكانية معرفة تأثير العديد من المتغيرات على الهجرة مثل النمو السكانى ومستوى التعليم وحجم الأسرة، حيث توصل الباحث إلى أن:

- ظاهرة الهجرة منتشرة بين الشباب أكثر من كبار السن.
- محور الدراسة يدور حول وجود علاقة طردية بين الهجرة ومستوى التعليم، ويرى الباحث أن للتعليم دوراً مهماً في استقرار الأفراد.
- أن العوامل الاقتصادية والسياسية لها دور أساسى ورئيس في الهجرة، بسبب عدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين الريف والمدن، الأمر الذى خلق فراغاً اقتصادياً بين تلك المجتمعات وسبب الحروب الأهلية.
- فيما يتعلق بالهجرة الدولية، ويرى الباحث ضرورة مناقشة قدرة المهاجرين على التكييف مع بيئتهم الجديدة.

---

(١) نيكولاس جوزيف، المهاجرين من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس–أسباب هجرتهم وآثارها، دار المعرفة، ليبيا، ١٩٩٩.

•الهجرة الخارجية له عواقب وخيمة على الدول المصدرة والدول المستقبلة.

٨ – دراسة للباحث/ رضا شحاتة بعنوان ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلاد العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي وخبرات الدول العربية في مكافحة هذه الظاهرة[١]، وتطرقت الدراسة إلى اعتبار الهجرة غير النظامية-ظاهرة عالمية لا تنحصر في إقليم معين فهى تنتشر فيما بين جنوب وشمال الصحراء الإفريقية وفيما بين شرق أوروبا وغربها وغيرها من المناطق والدول، وترى الدراسة أن الهجرة غير النظامية تخضع لقوى الدفع والجذب من جانب دول المنشأ ودول المقصد، وتحكمها عناصر مهمة تتصل بالحالة السكانية والحالة الاقتصادية في أغلب الأحيان، وإن تأثرت في أحيان أخرى بالأوضاع السياسية و الأمنية والصرعات المحلية والاستقرار الإقليمى.

وقد اصطدمت تدفقات الهجرة غير النظامية بحواجز كثيرة تجول بينها وبين بلوغ دول المقصد، فلجات إلى الطرق السرية، واستعانت بشبكات المهربين والعصابات الإجرامية، بل تم استغلالهم من جانب قطاع الأعمال غير الرسمى في بعض دول المقصد سعياً وراء عمالة رخيصة في حقوقها وحريتها الإنسانية، وتوصلت الدراسة لبعض النتائج منها:

•ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التى تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بسياسات طويلة الأجل لتعالج الأسباب الجذرية المؤدية إلى خروج تدفقات من الهجرة غير النظامية، من خلال التأكيد على الارتباط بين قضية الهجرة وقضية التنمية.

---

[١] رضا شحاتة، ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلاد العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي وخبرات الدول العربية في مكافحة هذه الظاهرة، دراسة مقدمة لاجتماع الوزراء العرب المعنيين بشئون الهجرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

•ضرورة العمل للقضاء على نظام الأسواق المزدوجة للعمالة في الدول الأوروبية.

•ضرورة إتاحة الفرص الكافية للهجرة النظامية من الدول العربية لسد فجوات سوق العمل عند الحاجة في الدول الأوروبية.

•تحسين أساليب التعاون والمشاركة في تبادل المعلومات عن ظاهرة الهجرة غير النظامية بين دول المنشأ والعبور والمقصد في إطار الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

•تجارب التفاعل العربي الأوروبي في التصدى لظاهرة الهجرة غير النظامية تؤكد ضرورة استمرار التعاون وتوسيع مجالاته بين الدول العربية المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبى على المستوى الثنائى والإقليمى.

3- **Canetta Emanuela, The EU policy on return of illegally staying third-country nationals.**(1)

تنطلق الدراسة من الإجابة عن السؤال: ما يمكن أن يحدث لو اتخذت سياسة مشتركة توافق عليها الدول المعنية بشأن تقديم مساعدات لحفظ الحدود وعدم السماح للمهاجرين بالمرور من قبل دول العبور، وطرح أدوات أو مؤسسات لمراقبة الحدود الخارجية، وتوفير الدعم اللازم من تطوير وسائل الاتصال في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، ويتضح هنا أن هذه الدراسة تعنى بتوافق السياسة الأوروبية بشكل عام لمواجهة الهجرة غير النظامية التى تعانى منها و بالأخص دول جنوب أوروبا.

4- **Inmaculada Marrero roch, The implications of Spanish-Moroccan govern mental relations for Moroccan immigrants.**(1)

---

(1) **Canetta Emanuela, The EU policy on return of illegally staying third country nationals, European journal of migration and law, ITALY, 2007.**

جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الآتي: ما الصعوبات التى يواجها المهاجرون المغاربة في إسبانيا مما يدعوهم ليكونوا إرهابيين، خصوصاً أن هذه الدراسة جاءت بعد أحداث تفجيرات مدريد التى اتهم فيها مغاربة مهاجرين، حيث زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين مما دعا إلى تشديد الرقابة على الحدود ومضاعفة المتطلبات اللازمة للحصول على الإقامة القانونية، والتنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية الإسبانية والمؤسسات المغربية، وذلك لحل الخلافات والأزمات بينهما ووضع رؤية مشتركة لمكافحة الهجرة غير النظامية.

١١- دراسة للباحث/ طارق عبد الحميد الشهاوي بعنوان "الهجرة غير النظامية رؤيه مستقبلية"(٢).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الآتية:-

* التوسع في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير النظامية، مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة بعملية النقل ذاتها.

* إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة، من أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة غير النظامية.

* الهجرة هي أشبه بالاحتيال وانتهاك القوانين من خلال تدخل المحتالين الذين يغوون الشباب، كما أن من يهاجر إلى أية دولة للبحث عن عمل بطريقة غير مشروعة، يتعرض للموت غرقاً في البحر فإنه في هذه الحالة ليس شهيداً كما يقولون لهم.

---

(1) Inmaculada Marrero roch, The implications of Spanish-Moroccan govern mental relations for Moroccan immigrants, European journal of migration and low ,VOL(7) ,No(4) ,2006.

(٢) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير النظامية، رؤية مستقبلية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩.

١٢- دراسة للباحث/ فليب فارج بعنوان "إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوروبا" [١].

وهي دراسة تستكشف في جزئها الأول المفهوم الاقتصادي للهجرة في المنطقة المتوسطية، ويتناول الجزء الثاني سياسات الهجرة إلى الخارج، مع توضيح الملامح الرئيسة للسياسات العربية نحو المهاجرين منها والمقيمين في أوروبا، بينما يُعنى الجزء الثالث والأخير من هذه الدراسة بعرض النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي:

* إن الهجرة عبر دول غرب المتوسط سيرتفع معدلها في المستقبل القريب، فقد استؤنفت الهجرة القادمة من المغرب العربي بصورة ملحوظة منذ تمنتصف التسعينيات، بعد أن شكل المغاربة أول جالية مهاجرة في كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا، بسبب زيادة عدد السكان ومحدودية سوق العمل في جنوب غرب المتوسط وانخفاض حجم السكان والطلب على اليد العاملة في شماله.

* أن حكومات دول جنوب غرب المتوسط المصدرة للمهاجرين تعمل حتى الآن على كيفية استقطاب مهاجريها بالخارج، ولهذا قامت تلك الحكومات بالاستفادة القصوى من العوائد الاقتصادية من المهاجرين "التحويلات المالية" من خلال إحياء الشعور بالانتماء لثقافتهم الأصلية.

١٣- دراسة للباحث/ عبد الله التركماني بعنوان "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية" [٢].

---

[١] فليب فارج، إدارة وتنظيم الموارد البشرية حالة الهجرة العربية إلى أوروبا، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية، للهجرة (٢- ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣).

[٢] عبد الله التركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات، طرابلس، العدد ١٥٥، مارس ٢٠٠٦.

وأهتمت في جزئها الأول بالتطور التاريخي للهجرة البشرية، وفي الجزء الثاني اهتمت بإشكالية اندماج المهاجرين المغاربة في الدول الأوروبية وما يعترض هذه التجربة من عراقيل، وفي الجزء الثالث تناولت الدراسة أسباب الهجرة غير النظامية في منطقة غرب المتوسط، المتمثلة في التفاوت التنموي بين ضفتي المتوسط بسبب تعثر مشاريع التنمية، وفي جزئها الرابع تناولت الدراسة الهاجس الأمني الذي أصاب دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط من موجات الهجرة القادمة من دول جنوب غرب المتوسط، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، وفي الجزء الأخير اختتمت الدراسة رؤيتها بجملة من المقترحات لإدارة ملف الهجرة غير النظامية بين دول المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخصيها في الأتي:

* إن الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الهجرة غير النظامية تكمن في الفجوة الاقتصادية ما بين دول ضفتي غرب المتوسط.

* إن إشكالية الهجرة غير النظامية في المنطقة لن تُحل بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء من أجل رسم سياسة تنموية قادرة على إعادة الأمل، وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد على البقاء والتشبث بالمواطن الأصلي.

أن القراءة الهادئة لإشكاليات الهجرة غير النظامية في المنطقة تفرض اعتراف دول المقصد بحقوق الإنسان واحترامها، وفي الوقت ذاته يجب أن تتنبه دول المصدر والسعي لخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد.

١٤- دراسة للباحث/ محمد الأمين فارس بعنوان "آثار العولمة على الهجرة في الدول العربية"[١].

وتناول فيها مفهوم العولمة واختلاف المفاهيم حولها، ثم تناول في الجزء الثاني العولمة وظاهرة الهجرة في العالم بصفة عامة، وتعرض بالتفصيل في الجزء الثالث للهجرة في الدول العربية وعلاقتها بالعولمة، وأخيراً تناول الجزء الرابع من الدراسة آثار العولمة على الهجرة في الدول العربية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها في الأتي:

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية إيجابية، بدأت مع البشرية وسوف تبقى مصاحبة لها، والعولمة ظاهرة تعود إلى قرون عدة، ومرت بمراحل مختلفة، إلا أنها باختلاف مراحلها أملت صوراً للهجرة وحددت تياراتها ونوعية المهارات المهاجرة للعمل، تدعو العولمة إلى حرية حركة عناصر الإنتاج لتعظيم فرص النمو على المستوى العالمي، لكن على الرغم من أنها تفرض حرية تبادل السلع والخدمات، وتفتح آفاقاً لحركة رأس المال دون قيود أو حدود، فإنها في الوقت نفسه تحدّ من حركة البشر، وأخيراً العولمة في سعيها إلى تحقيق أهدافها سوف تبقى بحاجة إلى مهاجرين جدد، لتحقيق استقرار السكان أو التعويض عن تراجعه، ولتخفيف العبء عن نظم التأمينات الاجتماعية، ولاكتساب ميزات في المنافسة الدولية، وللحفاظ على رقي السكان في الدول المتقدمة وتفوقهم في الإنتاج والتقنية. وفي موضوع الهجرة من المفترض أن يطرح زمن العولمة انتقالاً شرعياً للأفراد يكون مصاحباً لانتقال الأموال والاستثمار.

---

[١] محمد الأمين فارس، "آثار العولمة على الهجرة في الدول العربية"، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، (٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

١٥- دراسة للباحث/ محمد رضوان بعنوان "مخاطر الهجرة غير النظامية على أمن وسلامة المجتمع" [١].

وقد اهتمت بتسليط الضوء على انعكاسات ظاهرة الهجرة غير النظامية على أمن المجتمع الليبي وسلامته، و جهود ليبيا في محاربة هذه الظاهرة، حيث تناولت الدراسة في جزئها الأول مدلول الهجرة غير النظامية، وفي جزئها الثاني المخاطر والأضرار الناجمة عن هذه الظاهرة بالنسبة إلى المجتمع الليبي، وأخيراً تناولت في جزئها الثالث إدارة ليبيا للأزمة. وقد توصلت هذه الدراسة في خاتمتها إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها في الآتي:

تنظيم مراقبة دقيقة ومكثفة للحدود الليبية البرية والبحرية، وذلك عن طريق تنشيط الأجهزة الأمنية المعنية، وإمدادها بالإمكانيات المادية والبشرية، وقيام الأجهزة الأمنية بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختلفة في المدن الليبية، بإعداد حصر شامل ودقيق ومفصل لجميع الأجانب الموجودين فيها، وإعداد نماذج خاصة لهذا الغرض لاستخدامها في الإحصائيات العامة على الصعيد الوطني، وضع خطة متكاملة للتعاون والتنسيق الدقيق مع دول الجوار، من أجل وضع حد لظاهرة استخدام أراضى تلك الدول معبراً للدخول غير الشرعي إلى الأراضي الليبية، الاستعانة بخبرات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة في تقديم المشورات والدراسات والخبرات بشأن معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية، والمعالجة المدروسة لهذا الموضوع عبر وسائل الإعلام الليبية؛ لتوعية المواطنين وتوضيح أبعاد هذه الظاهرة على أمن المجتمع وسلامة الوطن.

---

[١] محمد رضوان: "مخاطر الهجرة غير النظامية على أمن وسلامة المجتمع"، مؤتمر اليوم العالمي للصحة، ليبيا، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، مديرية الأمن العام، بنغازي، (٧- ٤-٢٠٠٧).

إن هذه الدراسة في واقع الأمر تناولت انعكاسات ظاهرة الهجرة غير النظامية على ليبيا، سواء أكانت جيواستراتيجية أم اقتصادية أم أمنية، إضافة إلى أنها تحتوي إحصائيات مهمة تساعد في رصد الأعداد المتدفقة من ليبيا إلى إيطاليا.

١٦- دراسة للباحث/ ميلاد الحراثي بعنوان "التنسيق والتعاون في غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي" [١].

وتناولت ثلاثة مستويات من التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط هي: التنسيق والتعاون الثنائي بين دول إقليم غرب المتوسط، والتنسيق والتعاون الكتلي بين مفوضية الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي، وأخيراً التنسيق والتعاون في إطار النظام الإقليمي بغرب المتوسط، في إطار القضايا الأمنية مثل: الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف، وكذلك القضايا ذات الأبعاد السياسية، كأزمة العلاقات الإسبانية المغربية حول موضوعات الصيد البحري وجزر سبتة ومليلة والصحراء الغربية والأوضاع الحدودية بين المغرب والجزائر.

17- Sofres: Les Jeunes beurs la societe francaiseenquete le nouvel observateur la marched u siècle [٢]

وهذه الدراسة بعنوان "الشباب المهاجرين في المجتمع الفرنسي"، وهي دراسة ميدانية في ضاحية باريس وليون قامت بها Sofires سنة (١٩٩٣)، بطلب من Nouvel Observateur عن الجيلين الثاني

---

[١] ميلاد مفتاح الحراثي، "التنسيق والتعاون في منطقة غرب البحر المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي"، مجلة المؤتمر، طرابلس، مركز دراسات الكتاب الأخضر، ديسمبر، ٢٠٠٦.

[2] Sofres: Les Jeunes beurs la societe francaiseenquete le nouvel observateur la marched u siècle, Sofres in migrations societe, vol (3),no(38),1995.

والثالث، أقيمت هذه الدراسة على ضوء انتفاضة الشباب المهاجر سنة (١٩٨٣)، والمسيرات الاجتماعية التي حدثت فبعد (١٥) سنة من الأحداث الدامية.

ونتائج الدراسة الأساسية تتلخص في الأتي:

* تنص الدراسة على أن الاندماج الثقافي قد عرف تطوراً ملحوظاً لدى الشباب من الجيلين، بمن فيهم الذين لا يحملون مؤهلات علمية عليه، بمعنى الأقل اندماجاً في الحياة المهنية والاقتصادية. ورغم ذلك، فكل شيء يؤكد أن الشباب ما زال حائراً بين مرجعيات ثقافية متناقضة، تلك القادمة من المجتمع الأصلي - أي التي يحملها الوالدان - وتلك التي يحملها المجتمع الجديد.

* أن ٥٥% من المبعوثين في هذه الدراسة يعتبرون أن اللغة الفرنسية هي اللغة الأم.

* أن الجمعيات الثقافية والاجتماعية قد سجلت تراجعاً شديداً في انتماء المهاجرين إليها، لأنها عجزت بشكل واضح عن إيجاد حلول حقيقية للصعوبات اليومية للشباب.

* الاندماج الاقتصادي ضعيف، ورغم ظهور طبقة وسطى للمهاجرين فإنهم يعيشون بشكل ضعيف.

* نقص الاندماج الرياضي، إذ يرتفع سعر الانخراط في النوادي لكي يبقى المهاجرون خارج هذه النوادي، ومن يدفع وينخرط بهذه النوادي يخش من التعامل معهم فقط لكونهم عرباً، ويتضح هنا في ذهن المهاجرين العرب أنك مهما حاولت لتكون فرنسياً فلن تستطيع، لأنك معوق لكونك عربياً ومسلما.

والاستفادة من هذه الدراسة أن قضية الاندماج في المجتمعات الأوروبية من شأنها أن تسهم بشكل أو آخر في تهدئة التعنت الأوروبي تجاه الهجرة بشكل عام، ولكن الواقع يؤكد أن هناك مشكلة عند المجتمعات الأوروبية في اندماج المهاجرين، وهذا سيكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في رفض الدول الأوروبية للهجرة.

18- Tribalart. (Michele) De Iimmigration alassimilation Ed. La decouverte.[1]

هذه الدراسة بعنوان "من الهجرة إلى الاندماج"، وقد اشتملت هذه الدراسة على عينة من المهاجرين القادمين من دول تتميز بكثافة مهاجريها في فرنسا، وهي من أوروبا: إسبانيا –والبرتغال – وتركيا، ومن المغرب العربي الجزائر، بالإضافة إلى دول من آسيا وأفريقيا.

وتطرقت الدراسة إلى تاريخ دخول المهاجر فرنسا وإقامته في دول أخرى وفي بلده الأصلي قبل وصوله إلى فرنسا، وأسباب الهجرة وظروف وصوله إلى فرنسا، ومشاريعه الخاصة بعودته المحتملة إلى وطنه، وتقديرات البطالة والحالة العقائدية والنقابية العمالية والممارسات العنصرية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

* إن اندماج المهاجرين في فرنسا يؤدي إلى إحداث تغيرات عامة في الممارسات التقليدية التي تشكل خلفية جوهرية للمهاجر.
* إن الاختلاف الثقافي والديني جعل من الاندماج أمراً صعباً.

وتفيدنا هذه الدراسة كسابقتها في كونها دراسة تعني بجانب الاندماج في المجتمعات الأوروبية، وتطرح أن وجود مهاجرين في هذه المجتمعات

(1) Tribalart. (Michele), De Iimmigration alassimilation, Ed. La decouverte, 1996.

من شأنه أن يُحدث تنوعاً ثقافياً يساهم في قبول المهاجرين، وأن عدم الشعور بالنسبة إلى المهاجر بالاندماج قد يكون ذلك في طبيعة المجتمع الأوروبي الذي يضع أسساً لتقبل الآخرين، هذا الجانب سوف يساهم في الوصول إلى طريقة واضحة في معرفة أن المجتمع الأوروبي يتقبل المهاجرين ويساهم في إدماجهم دون أن يشعر تجاههم بعدم المواءمة ودون النظر إليهم على أنهم إرهابيون.

١٩- دراسة للباحث/ يوسف عبد الكريم الفارسي بعنوان الأمن الإقليمي في غرب المتوسط دراسة تحليلية استطلاعية في المعوقات والتحديات (١٩٩٥ - ٢٠٠٨) [١].

تطرح الدراسة أن الأمن في غرب المتوسط أحد أهم الموضوعات التي لها تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية بين دول غرب المتوسط، والهواجس الأمنية تشكل الطابع التعاوني في إقليم غرب المتوسط وفقاً لمعوقات الموقع الاستراتيجي والأبعاد الديموغرافية التي تشمل عدم التجانس السكاني والجغرافي، وعليه فإن إقليم غرب المتوسط يتأثر بمعظم مجريات الأحداث المتوسطية بالمتغيرات الدولية والإقليمية، وتهدف الدراسة إلى التعاون والتنسيق السياسي والأمني في إقليم غرب المتوسط بالدرجة الأولى بموضوعات الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف وغيرها.

ثامناً: خطة الدراسة:

تتناول الدراسة الموضوع فى مبحثين رئيسيين حيث يتناول المبحث الأول ماهية الهجرة غير النظامية بالإضافة للأسباب والابعاد الاقتصادية

---

[١] يوسف عبد الكريم الفارسي، الأمن الإقليمي في غرب المتوسط دراسة تحليلية استطلاعية في المعوقات والتحديات ١٩٩٥ ص ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩.

لظاهرة الهجرة غير النظامية أما المبحث الثانيّ فيتناول الهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوربي بالإضافة لتقديرات لظاهرة الهجرة غير النظامية على دول الاتحاد الأوربي، وأخيراً الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الدول محل الدراسة.

المبحث الأول

ماهية الهجرة غير النظامية

تعتبر الهجرة غير النظامية مشكلة سياسية اقتصادية في المقام الأول، وصنفت بمصنفات مهمة وجديّة. فالهجرة إلى الدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين. أما الهجرة من منظور الدول المرسلة فهي تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وفي هذه الدراسة نسعى إلى التعريف بالهجرة غير النظامية وأسبابها وأبعادها ودوافعها ونتائجها وتأثيرها في دول غربي المتوسط.

أولاً: تعريف الهجرة غير النظامية.

نابع من كونها تياراً من تيارات الهجرة العالمية الموجودة في كثير من دول العالم المتقدم، وتعني انتقال الأفراد والجماعات من دولة أقل إلى دول أحسن على مستوى الجانب المادي، ويكون الانتقال من دولة إلى أخرى دون وثائق سفر أو موافقات عبر البر أو البحر، بطرق مخالفة للتشريعات واللوائح التي تنظم الخروج والدخول من دول الأصل إلى الدول المضيفة، ونقصد هنا الهجرة الصادرة من دول غرب جنوب المتوسط إلى شماله. [1]

---

[1] ونيسة الحمرونى، الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربى المتوسط دراسة التجمع الإقليمى، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ص:٥٤-٥٧.

والهجرة غير النظامية، فهى تعنى أن المهاجرين لا يدخلون البلاد دون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعانى غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير النظامية، وبخاصة الدول الصناعية.

وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثراً بالهجرة غير النظامية، ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك الدول، مثل التعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود و الزواج المؤقت أو الزواج الشكلى الذى يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض الدول، والبعض الأخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة أو تلك التى يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كبطاقات عبور الحدود، وهناك بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد قضاء فترة إقامتهم المحدودة، وفى الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة.

والأسباب العميقة لمشاكل الهجرة غير النظامية ترجع أساساً إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم، بل مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة، وذلك لان مستوى ازدهار الدول المتقدمة يغرى المهاجرين القادمين من الدول الأقل نمواً بالهجرة النظامية وغير النظامية.

وأخذت ظاهرة الهجرة غير النظامية أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يتطلب تكثيف الجهود بين دول الإرسال والعبور والاستقرار للمهاجرين غير الشرعيين لتتحمل مسئولية اتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات دون تباطؤ، وقد أصبح في حكم اليقين أن الحلول الجزئية أصبحت غير فعالة، وأن المعالجة الأمنية لم تعد وحدها كافية، حيث أصبح من الضروري محاولة إيجاد التوافق بين البعدين الأمني و التنموي،

واتخاذ تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للدول المرسلة للمهاجرين.

وبالتالي فإن الهجرة غير النظامية تحظى باهتمام كبير في جميع المجالات؛ لأنها قضية معقدة ومتداخلة مع كثير من القضايا الأخرى، مثل: قضية الاتجار بالبشر، حيث نشأت ظاهرة تهريب البشر بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدولة على أرضها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشرى في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الأفريقية، جنوب الصحراء مثلاً، وبعض الدول الآسيوية، في صورة تهريب المهاجرين وتدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، ويتم عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والسفر والإقامة والسياحة، وكذلك شركات النقل[١].

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود، مقابل مبالغ مالية تقدم بوصفها ضمانات أمنية وصحية؛ خلال رحلة التهريب التي يتعرضون فيها أحياناً إلى الغرق في وسط البحر؛ بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويؤدي المهربون دوراً في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبو الهجرة غير النظامية.

---

[١] عثمان الحسن وياسر المبارك، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠.

ولهذا أصبحت الهجرة غير النظامية عاملاً مؤرقاً لكثير من الدول المستقبلة للهجرة، أو الدول المصدرة للهجرة، أو دول العبور على السواء؛ لما تلاقيه من مشاكل من قبل المجتمع الدولي في لومها على عدم السيطرة على حدودها[١].

ثانياً: الأسباب الاقتصادية للهجرة غير النظامية

لفهم ظاهرة الهجرة غير النظامية موضوع هام وشائك للحكومات المستقبلة والمرسلة. فكان لابد من تقصي الأسباب الاقتصادية وعوامل الدفع وقوة الطرد، ويقصد بالأسباب الدافع الذي جعل الفرد يترك بلاده يخوض المغامرة في البحر دافعاً حياته ثمناً لذلك. من المعلوم أن (٨٠%) من سكان العالم هم في دول الجنوب، و(٢٠%) في دول الشمال، والثروة تتوزع بشكل معكوس، حيث توجد (٨٠%) من الثروة في دول الشمال، و(٢٠%) في دول الجنوب، وعليه فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد[٢].

قوة الطرد هى هشاشة الاقتصاد الجنوبي وتبعيته للشمالي، وهذه التبعية فرضت شروطاً وتوجيهات منظمات دولية، مثل البنك الدولي – وصندوق النقد الدولي – ومنظمة التجارة العالمية – ونادي باريس، خصوصاً لدول شمال أفريقيا التي تعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة اقتصاديًا، مما نتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصادية، فسبب توزيعاً غير عادل للثروة، أدق إلى فقر وتردي الظروف المعيشية، وتفشي الفساد، وتضاءلت معه فرص العمل، مع الارتفاع الرهيب في البطالة بين الشباب، وهو ما خلف استياء في المجتمع بصفة عامة، مما

---

[١] المرجع سابق، ص:١٩.

[٢] مصطفى عبد الله خشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص:١٤٣.

أدى إلى عزوف الأبناء عن متابعة الدراسة الجامعية والعليا، ولهذا ظهرت حاجة المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل[١].

ويمكن تلخيص الأسباب الاقتصادية للهجرة غير النظامية كالآتي:

•معظم المهاجرين غير الشرعيين يهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات معيشية منخفضة إلى دول ومناطق غنية ذات مستويات معيشية عليه، أي أنها توفر فرص عمل لأسباب اقتصادية، بهدف البحث عن حياة أفضل اقتصاديًا، ولذا نجد أن الهجرة تتم باتجاه أوروبا من الدول الإفريقية.

* الدول الغنية لا تقدم حلولاً تقضي على أسباب الهجرة، وما تقدمه من مساعدات للدولة الفقيرة غير كاف للحد من تيارات الهجرة.

* عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرسلة، حيث لارتباط الاستغلال الاقتصادي في الدول النامية باعتماد سياسة تنموية شاملة ترتبط بالدول الغنية، مما أسهم بشكل كبير في خلق نموذج للتبعية أدى إلى عدة عوامل وأسباب لها أهمية في تنامي الهجرة غير النظامية، ومن هذه الأسباب والعوامل: التباين الاقتصادى بين الدول المصدرة والمتلقية للهجرة. حيث إن هناك تبايناً واضحاً في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للهجرة والمتلقية لها، هذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في الدول المصدرة التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساساً على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان

---

[١] موسى الأشخم، الهجرة غير النظامية المشكلة، والأبعاد، مجلة دراسات ، طرابلس، عدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص: ٩٨.

استقراراً أكثر للتنمية [١]، ويمكن تلخص أهم الاسباب الاقتصادية للهجرة غير النظامية.

١ - قلة فرص العمل (البطالة).

تعد البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية بشكل عام، والمصدرة للمهاجرين بشكل خاص، حيث قدرت نسبة البطالة في دول المغرب العربي بين (٢٠%) إلى (٣٠%)، كما وضحت إحصائيات الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي عام (٢٠٠٨) زاد من (١٥%) إلى (٢٥%) بحلول عام (٢٠١١)، وخصوصاً بين الفئات العمرية (١٥–٢٤) عامًا، مما يزيد عدد العاطلين (٦٦) مليوناً من بين (٣١٧) مليون نسمة من تعداد العالم العربي في عام (٢٠٢٠) إذا استمر وضع التنمية كما هو باعتبار البطالة أحد الأسباب القوية لتنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا[٢].

٢ - انخفاض الأجور ومستويات المعيشة.

يعد انخفاض مستوى دخل الفرد وتدني مستويات المعيشة من أهم أسباب هجرة الشباب العربي إلى الغرب، فقد بينت إحصائية المجلس العربي للطفولة والتنمية أن أكثر من (٨٠%) من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، حيث يعيش أكثر من (٢٣٠) مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد على (١٥٠٠) دولار سنويًا، وبالتالي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلى الإجمالي في الدول العربية لم يتجاوز (٦,١%) خلال (٢٤) عاماً.

---

[١] مصطفى عبد الله خشيم، الهجرة في إطار العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:١٦٧.
[٢] المرجع السابق، ص١٦٨.

٣ - الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين.

تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، ولهذا فإن هؤلاء المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة، فيقومون بالهجرة إليها، ولاسيما أن هؤلاء لديهم استعداداً إلى العمل في جميع المجالات، وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب يعزف شعوب هذه البلاد عن العمل فيها، فيكون بذلك الباب مفتوحاً أمام المهاجر غير الشرعي الذي بطبيعة الحال يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات.

٤ - القيود المفروضة على الهجرة النظامية.

إن الهجرة غير النظامية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدول الأوروبية في وجه الهجرة النظامية ونتيجة السياسات التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كان لها آثار عكسية، حيث أصبحت من وتيرة الهجرة السرية وأسهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير النظامية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود، من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة إضافة إلى الفشل في الاقتصاديات العربية من حيث النهج الذي تنتهجه، مما تسبّب في زيادة سياسة الهجرة، وحينما ألقينا نظرة سريعة على الاقتصاديات العربية وجدناها تتصف بغياب الايدلوجية الاقتصادية العربية المستقلة التي ترتكز عليها الاقتصاديات العربية[١].

وكذلك استمرار التخلف الاقتصادي واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية العربية إضافة إلى اعتبار الوطن العربي سوقاً استهلاكيًا للدول الكبرى، ولا توجد له سياسات اقتصادية ولا خطط تنموية ناجحة، نظراً لقلة الدخل المادي للكفاءات، وعدم وجود تنظيم لسلم الرواتب يستند إلى أساس

---

[١] هشام بشير، إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠م، ص١٥٨-١٥٩.

ثابت، بل يخضع ذلك لاعتبارات متعددة، منها اعتبارات ذاتية ومزاجية وغيرها، فكل هذا يخلق مهاجراً لا يثق بمصادر الرزق، حتى إن كانت من دول أوروبية[١].

هذه هي كل الأسباب، ويضاف إليها ما يخص الاقتصاديات الإفريقية، فعلى الرغم من امتلاكها لثروة طبيعية هائلة فإن الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة بوصفهما مورداً أساسيًا، بيد أن هذا المورد قد عجز بدوره عن سد حاجات الأفراد والمواطنين؛ نظراً لصعوبة الظروف، كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعدان دافعين قويين للهجرة نحو الدول الأوروبية، وبالمقابل تسجيل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديموغرافي كل سنة بعد أخرى.

وأول من أسهم بشكل كبير في هجرة الأشخاص هم المستعمرون حين قاموا بإحضار الأفراد إلى المستعمرات بشكل منتظم للعمل داخل هذه المستعمرات، وظهر نوعان فيما بعد من الهجرة هما:

- الهجرة لغرض التعليم.
- الهجرة لغرض العمل.

وسهلت الدول الاستعمارية الدخول إلى تلك الدول، لدرجة أنها كانت تملأ البواخر وتعبر نحو جنوب أوروبا، وأسهم القرب الجغرافي في سهولة الوصول، وسجلت هذه المرحلة الأولى من تاريخ المهاجرين في منطقة جنوب أوروبا، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

(١٩٦٠) بنيت المصانع في فرنسا، وازدادت الأرباح بمقدار خمس أو ست مرات عما كانت عليه.

---

[١] المرجع السابق، ص١٩٠.

(١٩٨٠) زادت نسبة الدخل حوالي (٤٦%)، وألمانيا في عام (١٩٨٥)، زاد الدخل فيها بنسبة (٦٠%)، وفي إسبانيا والبرتغال زادت بنسبة (٦٠%)، وشهدت منطقة جنوب أوروبا تنمية حقيقية بفضل سواعد المهاجرين، وزادت في حقيقة الأمر الفجوة الاقتصادية لدول الجنوب اتساعاً كبيراً، ونتج عنها انخفاض في الدخل، وزيادة نسبة البطالة، وعدم الاستقرار السياسي الذي بدا واضحاً[1].

ثالثاً: الأبعاد الاقتصادية للهجرة غير النظامية

يقصد بالأبعاد الاقتصادية للهجرة غير النظامية ما وصلت إليه الهجرة غير النظامية في المجتمعات المصدرة والمستقبلة من قضايا مؤثرة سواء بالسلب أو الإيجاب في المجتمع على الأصعدة سالفة الذكر بعد أن تتم الهجرة غير النظامية.

أ - الأبعاد الاقتصادية للهجرة غير النظامية

لا شك أن الهجرة غير النظامية لها كثير من الأبعاد على الدول المصدرة أو الدول المستقبلة وحتى على دول العبور، فتلك الأطراف الثلاثة المستقبلة شركاء في الفوائد والسلبيات لهذه الهجرة، على الرغم من أن الفوائد والسلبيات لا تتوزع بالتساوي، خصوصاً بين دول التصدير ودول الاستقبال. كما أن كل طرف يقدر هذه الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظره وفقاً لعوامل وظروف خاصة بالأوضاع الداخلية وعوامل الهجرة، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو جمعيها معاً.

---

(1) John Van, Employment Economic Development and Migration in Southern Europe and the MOROCCO, European-American Center for Policy Analysis, Washington,1996, PP: 65-62.

على صعيد الدول المستقبلة للهجرة غير النظامية:

على الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه العمالة المهاجرة في الدفع بعجلة التنمية في هذه الدول، فإن الواقع يشير إلى أن الدول المستقبلة غالباً لا تعترف بهذا الدور في خطابها العام ولا تقدم للمهاجرين المزايا نفسها التي تقدمها للمواطنين من أبنائها، كما أنها لا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين مع المجتمع على الرغم من هذا فإن هناك أسباباً تؤدي إلى حاجة هذه الدول إلى الهجرة، ونوجز منها: [١]

١ – العمالة المهاجرة تسد النقص في الوظائف التي يرفض أبناء هذه الدول العمل بها، مثل: الأعمال المتدنية، أو التي تتطلب جهداً شاقاً، أو التي تحظى بنظرة دونية من المجتمع في هذه الدول.

٢ – ارتفاع نسبة الشيخوخة في الدول المتقدمة، خصوصاً في القارة الأوروبية، مما يهدد وتيرة النمو الاقتصادي، وينذر بمأزق ديموغرافي في أوروبا، حيث تشير الأرقام في هذا المجال إلى أن ثلث سكان أوروبا سيتجاوز سن الخمسين عاماً بحلول عام (٢٠١٥)، وأن هذا يعني حاجة أوروبا إلى مهاجرين؛ لتعويض هذا النقص، كما يعزز هذا التراجع معدلات النمو السكاني في معظم الدول المتقدمة، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد سكان ألمانيا وغيرها من دول أوروبا لن تضع سياسة واضحة لجذب المهاجرين على غرار كندا.

٣ – أن الهجرة الأجنبية حتمية لإنقاذ قارة أوروبا. وسد حاجتها من الأيدي العاملة، وعلى أوروبا أن تستقبل على الأقل (١٥٩) مليون مهاجر حتى عام (٢٠٢٥)، لتعويض هذا الخلل.

---

[١] مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص: ٤٨–٥٠.

أما على صعيد الدول المصدرة للمهاجرين:

بالنسبة إلى الدول التي يخرج منها المهاجرون لاشك أنها تستفيد من هذه الهجرة في بعض الجوانب، خصوصاً ما يتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين، وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوياتهم المعيشية لكثير من الأسر في هذه الدول، وفي هذا المجال تشير البيانات إلى تحويلات المهاجرين إلى دولهم التي بلغت عام (٢٠٠٩) نحو (٤٠٠) مليار دولار، ناهيك عن التحويلات غير الرسمية، فهي ضعف هذا المبلغ، وهذا مهم جدًا في عملية التنمية بالنسبة إلى الدول المصدرة، ولو قدرت هذه الأموال بقيمة المساعدات الاقتصادية للدول الصناعية- فسنجدها تساوي ثلاثة أضعافها، ناهيك عن دورة الفساد التي تمر بها هذه الأموال، حين استخدمت في استثمار التعليم والصحة على سبيل المثال. ومما يثير الجدل في هذا الموضوع أننا نجد التحويلات السخية للمهاجرين أو إسهاماتها في التنمية بالنسبة إلى الدول النامية المصدرة لا تعوض الخسارة الناجمة عن هذه الهجرة أصلاً. خصوصاً هجرة العقول والكفاءات منها، ويمكن أن تتضح ضخامة هذه الخسائر إذا حللت التكاليف التي تحملتها الدول النامية للاستثمار في المهاجرين قبل هجرتهم، خصوصاً من أصحاب المهارات والعقول من هؤلاء المهاجرين، إضافة إلى الفوائد التي فقدتها هذه الدول، وكان يمكن أن تعود عليها لو ظل المهاجرون بها وأحسن استغلالهم وتوظيفهم[1].

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن للعامل الاقتصادي دوراً مهماً جداً، هناك اتجاهات سلبية فيما يخص العائدات المالية التي تحصل عليها الكفاءات العلمية، وذلك فيما يسهم في الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والتفرغ للمجالات العلمية والبحث العلمي، ولهذا كانت الدول المتقدمة تُعد

---

[1] المرجع السابق، ص ص:٥١-٥٢.

أنظمتها الاقتصادية، وجداول رواتبها المتناسقة مع التخصصات المهنية لأفرادها -معياراً أساسيًا لتقدمها الحضاري ووزنها الاجتماعي، وبالتالي فإن الفساد والتخلف الاقتصادي وغياب التخطيط وانخفاض مستوى الدخل وعدم الاستقرار الوظيفي والمهني كلها -عوامل تدفع بكفاءات علمية للبحث عن مصادر أخرى للعيش، سواء في داخل الوطن أو في المهجر.[1]

الأبعاد السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية:

تعاني الدول النامية من إعداد الكفاءات المتخصصة والحفاظ عليها. فالهجرة تشكل الشغل الشاغل للكفاءات العلمية وبحثها عمن يتبنى أفكارها، فتعتبر الهجرة هنا هي الباب الواسع الآفاق الذي يشكل تحدياً أساسياً لعملية التنمية القومية. ويمكن تلخيص الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية من وطنها الأم إلى الدول المتطورة فيما يلي:

* خسارة تنموية كبيرة في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
* خسارة مالية تتمثل في النفقات المالية التي تنفق على العقل البشري.
* خسارة كبيرة في الرأسمال البشري الذي ينتج عن الهجرة، مما يؤثر سلباً في العناصر القيادية المؤهلة في البناء الاجتماعي والإنساني.
* تدني مستوى الخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب، مثل: الصحة، والتعليم، أي إضعاف القدرة الذاتية – لدى المجتمع العربي- على القيادة والتنظيم والإدارة، واتساع الفجوة بين الأقطار العربية والدول المتطورة.
* البحث عن البدائل والاعتماد على الشركاء والخبراء الأجانب في تخطيط مشاريع التنمية الوطنية والقومية وتنفيذها.

---

[1] غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، دار الأمل، بيروت، ١٩٩٣، ص ص:٨٩-٩٠.

* خسارة الكفاءات العلمية التي تخفض القدرات الفكرية في البلاد العربية، وهى تشمل الجهود الوطنية والقومية في حل المشكلات التي تواجه الأقطار العربية منفردة أو مجتمعة.
* تفتقد البلاد العربية النامية القدرة على حل مشاكلها والقدرة على التخطيط بفاعلية والذي يعد مورداً خلاقاً وحيوياً أساسيًا بالنسبة إلى تطورها[١].

كل هذا يأتي أمام فشل المعالجة في طرح بدائل مهمة في إطار التعاون المشترك بين الدول المصدرة والدول المستقبلة لحل المشكلة دون إلقائها على عاتق الدول المصدرة لتحرس حدودها. وبهذا الشكل فإن أفواج المهاجرين سوف تبحث عن مختلف الوسائل والسبل للالتحاق سراً بالضفة الأخرى للمتوسط، وتقع في قبضة عصابات لتهجير البشر والاتجار بهم، حيث أصبحت عندهم بمنزلة تجارة مربحة تدر أموالاً طائلة، تصل حسب بعض الإحصائيات إلى (١٥) مليار دولار سنويًا[٢]، والنتيجة بالنسبة إلى المهاجر هي الموت في أحيان كثيرة.

خاتمة المبحث الأول

لقد تناولنا في المبحث الأول مفهوم الهجرة غير النظامية، وتوصلنا إلى أن الهجرة غير النظامية هي قضية تأتي على رأس القضايا الدولية، ولابد من أعطائها الأولوية في الحل لأنها قضية مشتركة بين الجانبين؛ ذلك للقرب الجغرافي والتقارب بين أقطار جنوب البحر المتوسط. وحين تناولنا أسباب الهجرة غير النظامية توصلنا إلى أن طبيعة المنطقة ساهمت بشكل كبير في بلورة قضية الهجرة غير النظامية، ووصولاً للأبعاد التي تناولتها

---

[١] المرجع السابق، ص:٩٦.

[٢] وزارة العدل المغربية، دعم القانون بين دول المصدر والمقصد والعبور لتهريب المهاجرين، المملكة المغربية، ٢٠٠٨، ص ص: ٥-٩.

الدراسة كانت مرتبطة بعضها البعض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وكذلك أمنياً، إلا أن البعد الأمني كان له الأثر الأكبر في تفسير الظاهرة ومن خلاله يمكن التوصل إلى نتيجة في هذا المبحث مفادها أن الهجرة غير النظامية هي قضية دولية مهمة لدول شمال المتوسط وجنوبه باعتبارها لصيقة بالبعد الأمني للمنطقة.

المبحث الثانى

الهجرة غير النظامية على دول الاتحاد الأوروبي

مقدمة:

تحدد اتفاقية اللاجئين لعام (١٩٥١) حقوق اللاجئ أو اللجوء كخوف من الاضطهاد في البلد الأصلي على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، وقد يضاف الأشخاص الذين فروا من وطنهم بسبب النزاع المسلح، على الرغم من أن هذا الشرط لم يحدد كحق للجوء في اتفاقية اللاجئين.

وهيمنت الهجرة غير النظامية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومعظمها من قبل الهاربين من الظروف اليائسة في منطقة الشرق الأوسط، ولا يزال المهاجرين لأسباب اقتصادية يشكلون جزءاً كبيراً من الهجرة غير النظامية، فقد دخل أكثر من مليون مهاجر من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا في عام (٢٠١٥).[1]

وترحب بعض دول الاتحاد الأوروبي باستقبال اللاجئين، ولكن قد يرفض البعض منهم ذألك، ففي عام (٢٠١٦) استضافت ألمانيا نحو (٨٠٠,٠٠٠) مهاجر، وتخلت ألمانيا عن لائحة (دبلن)، وبدأت في تأهيل واستقبال اللاجئين السوريين. ولكن مع ازدياد عددهم، كانت دول أخرى بالاتحاد الأوروبي مثل النمسا وهنغاريا والسويد وهولندا ومقدونيا وصربيا وكرواتيا وسلوفينيا قد أغلقت حدودها أمام اللاجئين من سوريا أو العراق أو أفغانستان، ففي ألمانيا، يعيش ما يقدر ب (٤٢٠٠٠) من طالبي اللجوء في خيام منذ وصولهم إلى أواخر عام (٢٠١٦). وقد لجأت السلطات

---

[1] See http://www.theguardian.com/world/2015/nov/24/sweden-asylum-seekers-refugees-policy-reversal (24 November 2015).

السويدية أيضاً لفترة وجيزة إلى سكن اللاجئين في مخيمات كما بدأ الاتحاد الأوروبي يدعو دول العبور مثل تركيا إلى بذل المزيد من الجهد لوقف تدفق اللاجئين غير النظاميين لما يتسبب في خسائر إنسانية ضخمة.

وأصبح التمييز غير الواضح بين المهاجرين غير النظاميين ومن لهم حق اللجوء في الاتحاد الأوروبي حيث زاد عدد طالبي اللجوء بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ودخلت الغالبية العظمى من طالبي اللجوء بشكل غير قانوني على طول الحدود الجنوبية لمنطقة اليورو، وبموجب لائحة دبلن، من المفترض أن يقدم معظم طالبي اللجوء الذين يعبرون الحدود إلى دولة عضو في الاتحاد الأوروبي طلباً للجوء في تلك الدولة العضو ويبقون هناك في حين يجري تقييم مطالبتهم. ومن ثم، فإن أولئك الذين ينتقلون إلى دولة عضو أخرى قبل تقييمهم يمكن أن يصبحوا من الناحية الفنية مهاجرين غير نظاميين حتى لو كان لديهم مطالبة شرعية باللجوء، ومن لا يغادرون إذا رفضت مطالبتهم أصبحوا أيضا مهاجرين غير نظاميين.

وكانت الولايات المتحدة تستقبل نصيب الأسد من المهاجرين غير النظاميين، ولكن هذا بدأ يتغير خلال الانكماش الاقتصادي في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد أدى القرب الجغرافي من المناطق التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية ومشاكل اقتصادية، إلى جانب تحسن الظروف الاقتصادية في أجزاء من أوروبا، إلى الزيادة تدفقات المهاجرين غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن الأرقام الدقيقة للمهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي أو يحاولون الدخول إليها من الصعب تتبعها، فإن الهجرة غير النظامية في

الاتحاد الأوروبي تتزايد بشكل واضح، سواء في المستويات أو كنسبة من التدفقات العالمية. (١)

ويعود من أهم أسباب الهجرة غير النظامية الأسباب اقتصادية، وهو الدافع لعديد من المهاجرين لمغادرة وطنهم وبالأخص من الدول النامية ، وعادة ما يكون المهاجر غير النظامي هو الشخص الذي يعبر الحدود الدولية بصورة غير مشروعة – إما سراً أو بوثائق مزورة – أو ينتهك شروط التأشيرة(عدم تركه الدولة المستضيفة عند انتهاء صلاحية التأشيرة) أو تم رفض طلب اللجوء الخاص به. ويسمى المهاجرين غير النظاميين أيضاً غير القانونيين أو غير الموثقين. (٢)

وعادة الأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية غير مؤهلين للحصول على حق اللجوء ومع ذلك، قد يكون للمهاجرين لأسباب اقتصادية حافز قوي للتظاهر بأنهم لاجئون إذا كان يتيح لهم الحصول على حق لجوء قانوني (وإن كان مؤقتا) والاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية. ويزداد هذا الحافز مع ازدياد احتمال الحصول على اللجوء وزيادة المساعدة الحكومية.

وأدت القوانين المنظمة لأسواق العمل واللوائح الصارمة والضرائب المرتفعة إلى ظهور اقتصادات غير رسمية كبيرة ومزدهرة في عديد من الدول، مما خلق الطلب على العمال غير النظامية. فعلى سبيل المثال،

---

(1) OECD (2013). OECD International Migration Outlook, 2013. Available at http:// www. oecd-ilibrary. org/ docserver/ download/ 8113141e. pdf? expires= 1450068815& id= id& accname= ocid 41015181 & checksum= 3 D33AF270E C 86CD5773570 A 7DCAF8568.

(2) See http://www.thelocal.se/20151211/refugees-spend-night-at-swedens-tent-camp (24 December 2015) and http:// reliefweb. int/ report/ sweden/ sweden- opens- first- tent- camp- refugees (11 December 2015).

ارتفاع الطلب على العمال الأجانب في ألمانيا، بما في ذلك العمال غير النظاميين، والهجرة غير النظامية تقدم كلاً من الفوائد والتكاليف إلى الاتحاد الأوروبي، والمهاجرين غير النظاميين الذين يمكنهم الوصول لسوق العمل غالباً ما تكون عمالة تتميز بالمرونة ومنخفضة الأجر نسبياً مما يعود على أصحاب العمل والمستهلكين بالنفع من حيث خفض تكاليف الانتاج يترتب عليه خفض الأسعار النهائية للسلع النهائية على المستهلكين، ولكن قد يشكل المهاجرين غير النظاميين منافسة كبيرة بين العمال في السوق بسبب حصولهم على أجر منخفض مقارنة بمستويات الأجور في السوق، ومما لا شك فيه أنهم وقود التوسع في حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يزيد من التهرب الضريبي، فلا بد من وضع كيفية لمواجهة الهجرة غير النظامية.

أولاً: تقديرات الهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي.

تقدير الهجرة غير النظامية أمر في غاية الصعوبة، ويرجع السبب في ذلك عدم رغبة المهاجرين غير النظاميين في المشاركة في الاستقصائيات الرسمية أو إدراجهم في السجلات الحكومية خوفاً من الترحيل، ويلاحظ أن المهاجرين غير النظاميين أعدادها صغيرة في بعض الدول مقارنة بالسكان، وهو ما يزيد من الأمر صعوبة في اكتشافهم. وقد يكون لدى الحكومات حافز على المبالغة أو التقليل من شأن الأرقام، طبقاً للمناخ السياسي. (١)

واضطر (٥١,٢) مليون مهاجر غير نظامي على النزوح في جميع أنحاء العالم نتيجة الاضطهاد والصراع وانتشار العنف أو انتهاكات حقوق

(1) See http:// ec. europa. eu/ eurostat/ statistics-explained/ index. php/ Asylum_statistics (2015).

الإنسان أو لأسباب اقتصادية بحلول نهاية عام (٢٠١٤)، ولو هؤلاء ال (٥١,٢) مليون شخص يشكلون دولة، لكان ترتيبها ال (٢٦) على مستوى العالم من حيث عدد السكان، وتشير التقديرات لعام (٢٠٠٩) إلى وجود (١١,٣) مليون مهاجر غير نظامي لدى الولايات المتحدة تشكل ما بين (٢٥%-٣٠%) من أجمالي المهاجرين لها، وحوالى (٣,٥%-٤%) من إجمالي السكان. وتشير أيضاً التقديرات لتراجع عدد المهاجرين غير النظاميين في معظم دول الاتحاد الأوروبي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي عام (٢٠٠٢) كان هناك ما يقدر بـــ (٣,١) مليون إلى (٥,٣) مليون مهاجر غير نظامي في الاتحاد الأوروبي، ولكن أنخفض أعداد اللاجئين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي عام (٢٠٠٩) لحوالي (١,٩) مليون إلى (٣,٨) مليون مهاجر غير نظامي، وهو يمثل نحو (٧%) و (١٣%) من مجموع المهاجرين في الاتحاد الأوروبي وأقل من (١%) من مجموع سكان منطقة اليورو، ويرجع السبب في ذلك لعدة عوامل أهمها: جهود الاتحاد الأوروبي في وضع برامج تنظيمية للدول الأعضاء التي تمنح صفة قانونية لتأهيل المهاجرين غير النظاميين؛ وزيادة الجهود الرامية إلى الحد من الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي ومن الدول المرسلة، والانكماش الاقتصادي العالمي.[1]

---

[1] **Frontex (2009). "The impact of the global economic crisis on illegal migration to the EU." Warsaw: Frontex Risk Analysis Unit. Available at http:// www. europarl. europa. eu/meetdocs/ 2009_2014/ documents/ libe/_dv/frontex_/frontex_en.df.**

الشكل (١) أكبر الدول المستقبلة لطلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي (2008-2014)

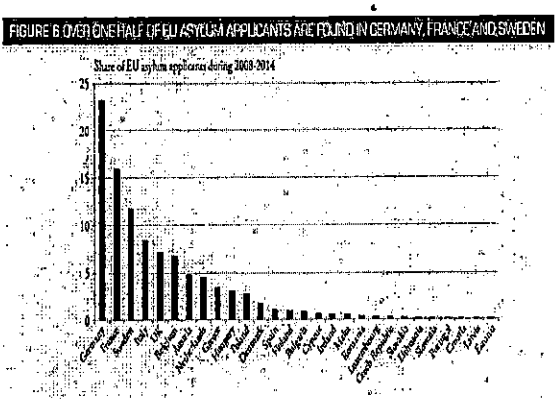

Source: Eurostat (migr_asyappctza)

ويوضح الشكل (١) أكبر الدول المستقبلة لطلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي(٢٠٠٨-٢٠١٤)، ويلاحظ أكثر من نصف عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي يقصدوا كلا من ألمانيا وفرنسا والسويد.

الشكل (٢) المهاجرين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي (2008-2014)

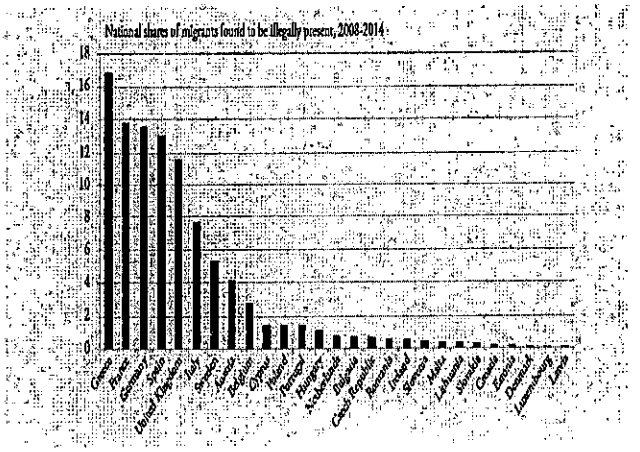

Source: Eurostat (migr_eipre)

ويوضح الشكل رقم (٢) البيانات تشير إلي نسبة المهاجرين غير النظامين في الاتحاد الأوروبي والتي يتركز معظمها في الاقتصادات الكبرى

والدول الأعضاء في جنوب أوروبا ونصيب كل دولة من المهاجرين غير النظاميين .[1]

الشكل رقم (٣) أهم الدول المرسلة للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥).

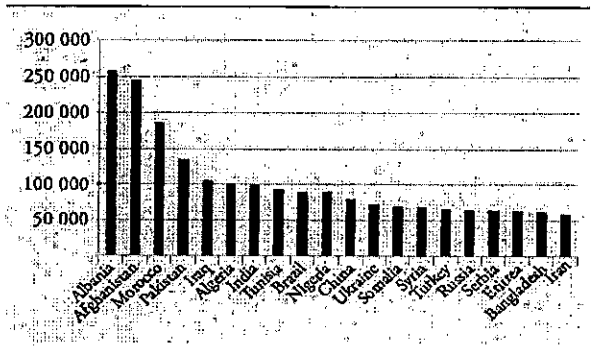

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Statistics_on_enforcement_of_immigration_legislation. Data are totals over 2008-2013.

ويوضح الشكل السابق أكبر الدول المرسلة للمهاجرين إلى أوروبا، في حين أن الظروف الأسوأ في الأصل عادة ما تؤدي إلى المزيد من الهجرة إلى الخارج. وباستثناء ألبانيا، كان معظم الأشخاص الذين وجدوا بشكل غير قانوني في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (٢٠٠٨– ٢٠١٣) من دول الشرق الأوسط وآسيا وشمال أفريقيا والتي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية. أما الدول الثالثة الأولى من الجنسية فهي ألبانيا

(1) **It may be somewhat surprising that these measures paint such a different picture than the number of asylum applicants does. The measures are capturing different groups. New migrants who are seeking asylum are not refused entry, and they may have an incentive to cross at official points and be apprehended there since they need to start the application process.**

وأفغانستان والمغرب وكانت سورية البلد الأعلى لأرسال المهاجرين لأوروبا خلال الفترة (٢٠١٣– ٢٠١٥).[١]

الشكل رقم (٤) طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي

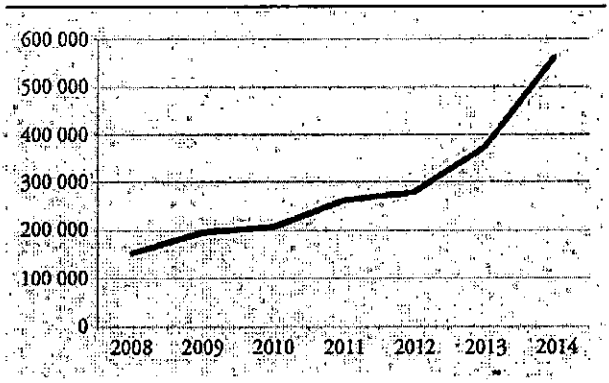

Source: Eurostat (migr_asyappctza). Data are for first-time applicants.

وقد زاد عدد مقدمي الطلبات بأكثر من ثلاث مرات في الفترة من (٢٠٠٨– ٢٠١٤)، وفي غياب تقديرات دقيقة لحجم الهجرة غير النظامية، يمكن أن تكون لهم مؤشرا هاما للتغيرات في حجم السكان في الدول المستضيفة، وعلى الرغم من أن هذه التدفقات قد يقابلها جزئياً تدفقات المهاجرين إلى الخارج، وقد ارتفع منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تدفق الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي. وقد ازداد عدد طالبي اللجوء زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط. [٢]

---

(1) See http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/migratory-routes-map/ (4 August 2015).

(2) Data from http:// www. migrationsverket. se/ English/ About- the-Migration- Agency/ Facts- and- statistics-/ Statistics. html (15 January 2016).

الشكل رقم (٥) الإجراءات لمواجهة الهجرة غيرّ النظامية في أوروبا (٢٠٠٨-٢٠١٤)

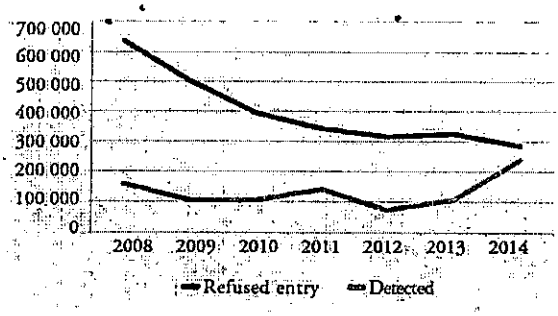

Source: Number of non-EU citizens refused entry from Eurostat (migr_eirfs); number of illegal border-crossings detected from Frontex Annual Risk Analysis reports (various years)

ويوضح الشكل السابق الإجراءات لمواجهة الهجرة غير النظامية في أوروبا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، وذلك بالإضافة لعدد المواطنين الذى تم رفض دخولهم أوروبا، وحجم المواطنين الذى تم اكتشاف دخولهم بطريقة غير قانونية، وقد انخفض عدد حالات الرفض خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٤)، في حين كان عدد عمليات الكشف مستقراً إلى حد ما حتى ارتفع بشكل حاد في عام (٢٠١٤).[1]

ثانياً: الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على دول الاتحاد الأوروبي.

هناك أدبيات كبيرة حول الآثار الاقتصادية الهجرة في الدول المستقبلة، ولكن البحوث القليلة نسبياً التي تركز على الهجرة غير النظامية لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة حولها، وتوصلت بعض الدراسات إلى أن للهجرة غير النظامية أثار بعضها إيجابي وبعضها سلبى على اقتصاد الدولة المستقبل للمهاجريين. وأكبر الفائزين من الهجرة غير

[1] See http:// ec. europa. eu/ eurostat/ statistics explained/ index. php/ Statistics_ on_ enforcement_of_immigration_legislation (7 August 2015).

نظامية هم المهاجرين أنفسهم، الذين عادة ما يرفعوا من حجم دخولهم ونوعية حياتهم، وأصحاب العمل والمستهلكين والعمال الوطنين الذين هم "مكملون" للمهاجرين (الأشخاص الذين يعملون مع المهاجرين" ولكن لا يتنافسون معهم على وظائف) كلها تستفيد اقتصاديا من الهجرة غير النظامية. ولكن قد يتضرر العمال المتنافسون اقتصاديا في بعض الحالات، كالالتزام بسداد الضرائب. في حالة عدم وجود اجراءات رسمية للعمالة المهاجرة بشكل غير نظامي.[١]

أ - الآثار الاقتصادية الكلية

تزيد الهجرة من قوى العمالة بأي دولة سواء كانت هذه العمالة ناتجة عن هجرة نظامية أو غير نظامية، وبالتالي قد يكون ذلك سبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستضيفة للهجرة. وعلى الرغم من أن المهاجرين غير النظاميون يجنون معظم الفوائد على شكل أجور، فقد يحصل المواطنين على الدخل الأكبر كأصحاب للعمل (منتجين) أو كعمالة قانونية مقارنة بالمهاجريين غير النظاميين. ويقدر بورجاس (2013) Borjas أن العمال المهاجرين في الاقتصاد الأمريكي (أي عدد المهاجرين النظاميين وغير النظاميين) يضيفون ما يقدر بـ (١١%) إلى الاقتصاد الأمريكي كل عام، ويمثل المهاجرون غير النظاميين وحدهم ما يقدر من (١٥%) إلى (٢٠%) من إجمالي مساهمة المهاجرين في الاقتصاد الأمريكي.[٢]

---

(1) De la Rica, Glitz, and Ortega (2015), Review the general literature on the economic effects of immigration in Europe, with a focus on large countries.

(2) Borjas, George J. (2013). "Immigration and the American worker." Center for Immigration Studies. Available at http:// cis. org/ immigration- and- the- americanworker- review- academic-literature.

ولا توجد تقديرات مماثلة للاتحاد الأوروبي ككل، على الرغم من أن بعض الدراسات قدرت التأثير على كل دولة على حدة. ويرى (1999) Sarris and Zografakis من خلال دراسته لحالة اليونانية أن المهاجرين غير النظاميين يشكلون حوالى (٣,٢%) من القوى العاملة في اليونان مما يؤثر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (١,٥%)، وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة بنسبة (٠,٩%)، وزيادة حجم الاستهلاك بنسبة (٠,١٣%)[١]

ومن خلال دراسة دوفيل Düvell (2006) تتراوح التقديرات السابقة لتأثير الهجرة العامة ككل سواء كانت نظامية أو غير النظامية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة من (٦%) في عام (١٩٩٢) إلى (١٠%) في عام (٢٠٠٠). وقد أشارت الدراسة أيضاً لهولندا حيث تزيد القوى العاملة بنسبة (٥%) بسبب الهجرة ستزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢,٤%) إلى (٣,٤%) في حالة الهجرة منخفضة المهارة الانتاجية وتتفاقم مشكلة الهجرة غير النظامية في أوروبا بسبب تركز المهاجرين غير النظاميين في الاقتصاد غير الرسمي، ولكن تظهر المشكلة في صعوبة تقدير حجم انتاجيتهم في الاقتصاد غير الرسمي في التقديرات الرسمية للنشاط الاقتصادي.[٢]

---

(1) Sarris, Alexander and Stavros Zografakis (1999). "A computable general equilibrium assessment of the impact of illegal immigration on the Greek economy." Journal of Population Economics , NO 12, PP:155- 182.

(2) Düvell, Franck, and Bill Jordan (2006). "Documented and undocumented immigrant workers in the UK: Changing environments and shifting strategies." In Illegal Immigration in Europe: Beyond Control?, ed. Franck Düvell. Hampshire, UK: Palgrave, pp. 48-74.

ولا يقتصر المهاجرون على زيادة حجم النشاط الاقتصادي فحسب، بل قد يؤثر أيضاً على زيادة معدل النمو الاقتصادي، خاصة إذا كانوا مبتكرين أو رائدين. ومن غير المحتمل أن يشارك المهاجرون غير النظاميين في أنشطة ابتكارية، وهي فائدة ترتبط عادة بالهجرة ذات المهارات العالية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

ومن المرجح امتلاك بعض المهاجرون غير النظامين لمشروعات إنتاجيه غالباً ما تكون صغيرة الحجم والقدرات الإنتاجية لما تفتقره من رؤوس أموال ضخمة، وقد تقتصر على القطاع غير الرسمي، وبالنسبة لمعدلات العمالة الذاتية (العمل للحساب الخاص) فتختلف اختلافاً كبيراً بين دول الاتحاد الأوروبي: المهاجرون في اليونان وإيطاليا لديهم عمالة ذاتية أعلى بكثير من المواطنين الأصليين؛ في حين أن الفجوة أصغر بكثير في شبه الجزيرة الإيبيرية (إسبانيا والبرتغال وأندورا ومنطقة جبل طارق)[١].

والتأثير الإيجابي للمهاجرين غير النظاميين على اقتصاد الدولة المضيفة ينخفض إلى حد ما من خلال التحويلات المالية للمبالغ التي لم يتم توفيرها أو إنفاقها في أوروبا. وتحقق التحويلات المالية آثاراً إيجابية على تحقيق الرفاهية الإقتصادية على الصعيد العالمي، على الرغم من أنها تقلل من فوائد الهجرة نسبياً على مستوى الدولة المضيفة)، وتشير التقديرات إلى أن المهاجرين النظاميين وغير النظاميين الذين يعيشون في أوروبا قاموا بتحويلات مالية تقدر بنحو (٧٣) مليار دولار إلى دول غير أوروبية في عام (٢٠١٤).[٢]

---

(1) http:// www. ifad. org/ remittances/ pub/ money_ europe. pdf (13 December 2015).

(2) More complex methods of calculating the fiscal impact include dynamic estimates, which take into account the effects of immigration on economic growth and on natives' fiscal impact, and intergenerational impacts that include the fiscal effects of immigrants' descendants.

ومن المنافع الاقتصادية الهامة للهجرة غير النظامية على الدول المستقبلة، دورها في دمج أسواق العمل الإقليمية، وتشير دراسة لـ بورجاس (Borjas, 2001) ودراسة أخرى ل Cadena (2016)،[1] في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المهاجرين غير النظاميين ينتقلون بسهولة أكبر إلى المناطق الزراعية حيث ترتفع الأجور نسبياً والبطالة منخفضة، ويؤدي إعادة توزيع العمال مكانياً إلى زيادة كفاءة الاقتصاد عن طريق الحد من الركود الاقتصادي وخفض معدلات البطالة مما يتيح الفرصة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتيرة أسرع نسبياً، ويمكن أن يكون دور التوازن في استضافة العمال المهاجرين أكثر أهمية في أوروبا، وذلك لانخفاض التنقل بين السكان الأصليين وخاصة عبر الحدود الدولية في أوروبا فالفوارق اللغوية، وقوانين العمل الصارمة، وبرامج الرعاية الاجتماعية تقلل من الحوافز للانتقال من مناطق الركود إلى مناطق النمو في أوروبا[٢].

ويمكن أن يتيح للعمالة المهاجرة هجرة غير نظامية فرصة الالتحاق بالوظائف الدنيا التي تعتمد على العمالة منخفضة والتي يتجنبها معظم المواطنين في الدول المستضيفة للهجرة. وتشمل الوظائف الموسمية، ووظائف الخدمة المنزلية (Münz et al., 2006)، وذلك بالإضافة لإقبال

---

(1) Cadena, Brian B., and Brian K. Kovak (2016). "Immigrants equilibrate local labor markets: Evidence from the Great Recession." American Economic Journal: Applied Economics, NO: 8, PP: 257-290.

(2) Akkoyunlu, Sule (2001). "European labor markets: Can migration provide efficiency? The Polish-German case." ESRC One Europe or Several? Programme working paper 31/01.Available athttps:// www. researchgate. net/profile/ Sule_ Akkoyunlu/ publication/ 5015675_ European_ Labour_ Markets_ Can_ Migration_ Provide_ Efficiency_ The_ Polish German_Case. pdf.

للعمالة المهاجرة هجرة غير نظامية على العمل بقطاع الزراعة، والتشييد والبناء، وقطاع الخدمات.[١]

ب - الآثار على سوق العمل

تؤثر الهجرة على سوق العمل في الدولة المستضيف بعدة طرق:

يمكن أن تؤثر على حجم العمالة الوطنية وعلى حجم أجورهم، ويمكن أن تؤثر على أنواع الوظائف التي يشغلها العمال الوطنين نتيجة زيادة المنافسة بينهم وبين العمالة المهاجرة. وتتوقع النظرية الاقتصادية الأساسية أن زيادة عدد العمال بسبب الهجرة ستؤدى لخفض مستوى الأجور، ويتوقف الأثر على سوق العمل والأرباح على كيفية استبدال المهاجرين الجدد بنسبة من العمالة القائمة بالدولة المستضيفة للهجرة فكلما زادت الاستبدال بينهم كلما زادت الآثار السلبية.[٢]

وتشير عديد من الدراسات حول آثار الهجرة علئ السكان الأصليين ومدى تأثر العمالة والأرباح بالهجرة، وقد وصلت إلى نتائج عديدة منها:

١-سوف تتركز أي آثار سلبية على العمال الذين هم بدائل للمهاجرين، مثل المواطنين ذوي المهارات المنخفضة أو المهاجرين السابقين.

٢-سوف تقل الآثار السلبية مع مرور الوقت مع ضبط أداء النشاط الاقتصادي.

---

(1) More complex methods of calculating the fiscal impact include dynamic estimates, which take into account the effects of immigration on economic growth and on natives' fiscal impact, and intergenerational impacts that include the fiscal effects of immigrants' descendants.

(2) Orrenius, Pia M., and Madeline Zavodny (2007). "Does immigration affect wages? A look at occupation level evidence." Labour Economics, NO:14, PP: 757-773.

وتشير عديد من الدراسات إلى أن الآثار في معظمها سلبية على السكان الوطنين والمهاجرين السابقين الأقل تعليماً أو أقل مهارة مقارنة بالمهاجرين الأكثر تعليماً أو الأكثر مهارة (Borjas, 2003; Orrenius,2007).[1] وجدير بالذكر تأثير اللوائح الحكومية ومؤسسات سوق العمل على كيفية تأثير الهجرة على العمالة والأرباح، وقد لا تأثر الهجرة على الأجور ولكن قد تؤثر على العمالة من المواطنين. الذين يقوموا بالانتقال إلى أنواع مختلفة من الوظائف، فالعديد من المواطنين لديهم مهارات مقارنة بالمهاجرين. فعلى وجه الخصوص، المواطنين الأصليين يجيدون بالفعل اللغة المستخدمة في البلد المستضيف للمهاجرين، فالمواطنين يمتلكون ميزة نسبية في مهارات الاتصال في سوق العمل، في حين أن الميزة النسبية للأقل تعليماً من المهاجرين هي المهارات اليدوية ولذلك ينتقل بعض المواطنين إلى وظائف كثيفة الاتصال سوق العمل استجابة للهجرة وتقلل هذه الحركة أي تأثير سلبي للهجرة على السكان الأصليين في سوق العمل، ولكن تزداد الأثار السلبية للعمالة المهاجرة في الدول التي يقل بيها فاعلية القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل. D'Amuri (2014) ، ومن المتوقع تأثير المهاجرين غير النظاميين على هيكل سوق العمل. ففي سوق العمل، قد يكون للمهاجرين غير النظاميين أثر سلبي أكبر من المهاجرين النظاميين على العمال المواطنين المتنافسين إذا كانوا على استعداد للعمل من أجل الحصول على أجور منخفض أو في ظروف صعبة. ولكن في سوق العمل بالأسواق العشوائية في وجود اقتصاد غير رسمي، قد لا يتنافس المهاجرون غير النظاميين مع العديد من

---

[1] Borjas, George J. (2003). "The labor demand curve is downward sloping: Reexamining the impact of immigration on the labor market." Quarterly Journal of Economics, NO:118, PP: 1335-1374.

المواطنين في سوق العمل، أو مع العديد من المهاجرين القانونيين، ويلاحظ في أوروبا وجود قطاع غير الرسمي كبير خاصة في إسبانيا وإيطاليا واليونان.[1]

وهناك دراسات قليلة عن آثار الهجرة غير النظامية في سوق العمل بسبب صعوبة تحديد الوضع القانوني للمهاجرين. وتشير الأدلة إلى أن المهاجرين غير النظاميين عادة ما يكسبون أقل من المواطنين الأصليين أو المهاجرين القانونيين. ففي إيطاليا، على سبيل المثال، يكسب المهاجرون غير النظاميين نسبة تقل عن (٨%) من المهاجرين القانونيين أما في إسبانيا فتقل لحوالي (١٢%). Baldacci (1999) ، وتؤكد عديد من الدراسات في إيطاليا أن المهاجرين الذين يعملون بشكل غير قانوني في الاقتصاد غير رسمي يقللون من فرص العمل القانوني (Venturini 1999). ومع ذلك، فإن المواطنين الذين يعملون بشكل غير قانوني يكون لها تأثير سلبي أكثر على العمالة القانونية في إيطاليا مقارنة بالمهاجرين الذين يعملون بشكل غير قانوني.

ومن الناحية النظرية، قد تؤدي الهجرة غير النظامية إلى رفع معدلات الأجور أو التوظيف بين العمال المتنافسين سواء كانوا من المواطنين الأصليين والمهاجرين القانونيين، والهجرة غير النظامية تعمل على تخفيض معدلات البطالة بين المواطنين لأنها تقلل من تكاليف أصحاب العمل؛ وهذا التخفيض في التكاليف يحفز من رفع معدلات التوظيف بين

---

[1] D'Amuri, Francesco, and Giovanni Peri (2014). "Immigration, jobs, and employment protection: Evidence from Europe before and during the Great Recession." Journal of the European Economic Association 12: 432-464.

المواطنين Chassamboulli and Peri, (2014). ومع ذلك، فعلى سبيل المثال تقوم الولايات المتحدة بسياسات و إجراءات داخلية صارمة ضد المهاجرين غير النظامية مما يؤدي إلى نتائج أفضل على سوق العمل بين المجموعات المتنافسة سواء كانوا من المواطنين الأصليين والمهاجرين القانونيين Orrenius, (2015).[1]

ج - الأثر المالي: برامج الدعم الحكومي والضرائب.

يعتبر الاثر المالي من أهم الابعاد الاقتصادية بجانب الآثار المباشرة للهجرة على الاقتصاد الكلى وأسواق العمل، ويوضح الأثر المالي الفرق بين ما يدفعه المهاجرون من ضرائب وما يستهلكون من منافع ودعم تقدمه الحكومة. وفيما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين في أوروبا، فإن معظم المحاولات لحساب الأثر المالي للمهاجريين غير النظاميين نجد أنهم يدفعون ضرائب أقل مما يحصلون عليه في خدمات ودعم حكومي. ومع ذلك، ونظرا لأنهم غير مؤهلين لمعظم برامج الرعاية الاجتماعية، فإن المهاجرين غير النظاميين لا يمتلكوا للوثائق اللازمة ليكون لهم أثر مالي ضار أقل من المهاجرين القانونيين ذوي الأجور المنخفضة أو المواطنين الأصليين ذوي الأجور المنخفضة. ومع ذلك، فإن العبء المالي ثقيل بشكل خاص بالنسبة لحكومات الولايات المتحدة، والتي تتحمل جزء كبيرة من تكاليف التعليم والرعاية الصحية.[2]

---

(1) Orrenius, Pia M., and Madeline Zavodny (2015b). "The impact of E-Verify mandates on labor market outcomes." Southern Economic JournalNO: 81,PP: 947-959.

(2) Chassamboulli, Andri, and Giovanni Peri (2014). "The labor market effects of reducing the number of illegal immigrants." National Bureau of Economic Research working paper no.19932.

ويواجه الأوروبيون وضعاً مختلفاً طبقاً لظروف كل دولة. ومن المتوقع أن يعمل المهاجرون غير النظاميين في أوروبا في القطاع غير الرسمي التي لا تستطيع الدولة فرض ضرائب على عملهم، وهو ما يقلل من مساهماتهم. فضلاً عن ذلك، قد يطلب المهاجرون غير النظاميين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة أو شمال أوروبا اللجوء عن عمد) أو يفعلون ذلك إذا تم القبض عليهم بالترتيب لتجنب الترحيل، وجمع مدفوعات الرعاية الاجتماعية في حين أنهم ينتظرون قرارا بالرفض، ومع ذلك وباستبعاد طلب اللجوء، فإن الدول التي تطبق ضوابط داخلية صارمة مثل السويد وألمانيا لا تقدم مساعدات سوى القليل جداً للمهاجرين غير النظاميين البالغين الذين لا يزالون خارج نظام الرعاية والخدمات الاجتماعية.(Düvell, 2006) .[1]

ولا توجد دراسات محددة للأثر المالي للمهاجرين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي، ودراسات الأثر المالي الأخرى بالنسبة للهجرة في الاتحاد الأوروبي تخرج بنتائج مختلفة . ففي النمسا وبلجيكا والدانمارك ، وفرنسا، وهولندا، والسويد على سبيل المثال والتي تعتمد نظام الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير النظاميين بشكل كبير يكون الأثر المالي سلبي، ولكن في جنوب أوروبا والمملكة المتحدة، قد يكون التأثير المالي إيجابياً. وبشكل عام، المهاجرين أصحاب المهارات الانتاجية المرتفعة الذين يعملون في السوق يقدموا مساهمات مالية إيجابية في الاقتصاد، بينما اللاجئين كبار السن وأصحاب المهارات الانتاجية المنخفضة تكون مساهماتهم المالية سلبية في الاقتصاد، وقد أشارت دراسة استقصائية عن التأثير المالي

---

(1) Düvell, Franck, and Bill Jordan (2006). "Documented and undocumented immigrant workers in the UK: Changing environments and shifting strategies." In Illegal Immigration in Europe: Beyond Control?, ed. Franck Düvell. Hampshire, UK: Palgrave, pp. 48-74.

للهجرة عبر دول منظمة التعاون والتنمية في النشاط الاقتصادي إلى أن "العمالة هي العامل الوحيد الأكثر أهمية في المساهمة المالية للمهاجرين، ولاسيما في الدول التي لديها رفاهية اقتصادية (OECD, 2013) ووفقا لهذه الدراسة، فإن رفع معدل العمالة للمهاجرين إلى معدل السكان الأصليين سيكون له أثر إيجابي على الميزانية بنسبة تزيد عن (٠,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا وفرنسا والسويد.

خاتمة المبحث الثانى

تشكل الهجرة غير النظامية تحدياً كبيراً أمام الاتحاد الأوروبي، ويشكل الظروف الاقتصادية المستقرة في الاتحاد الأوروبي، والاضطرابات السياسية والأمنية في دول أخرى عوامل أساسية لزيادة حجم الهجرة سواء كانت بشكل نظامي أو غير النظامي، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك نمطان من تأثيرات تدفق اللاجئين، أحداهما سلبى، والآخر إيجابى.

فعلى الصعيد السلبى، ركزت عديد من الدراسات والأدبيات على ما يمثله تدفق اللاجئين من ضغوطات على مختلف القطاعات التي تعانى نقصاً هيكلياً داخل الدول المستقبلة لهم، كقطاعات الصحة، والبيئة، ووفرة الموارد كإمدادات المياه، والإسكان، والوظائف، وغيرها، وما قد ينتج عن ذلك من توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. يفاقم من هذا التأثير تمركز اللاجئين في المناطق الفقيرة والمهمشة من حيث رفع أسعار الايجارات في مناطق وجود اللاجئين، بجانب ذلك، ضغطت أزمة اللاجئين على سوق العمل بانخفاض مستوى الأجور، وارتفاع نسبة البطالة.

أما على الصعيد الإيجابي، فتشير بعض الدراسات إلى ما يمكن أن تحمله تدفقات اللاجئين من منافع للدول المستقبلة، ففي دراسة لجاكبسون عن تأثيرات تدفقات اللاجئين للدول المضيفة أوضحت ما تحمله تدفقات اللاجئين من عبء على الدول المستقبلة، يتسع ليتراوح ما بين الأمني، والاقتصادي، والبيئي، لكنها وصلت إلى إمكانية النظر إلى ظاهرة اللاجئين كمصدر للموارد يمكن أن يسهم في رفع مستوى معيشة المجتمعات المضيفة، لما يصاحبها من معونات دولية، ونشاط اقتصادي، ورأس مال بشرى، بالإضافة إلى زيادة جهود الدولة، وما توفره من خدمات في المناطق المهمشة على الحدود للتعامل مع اللاجئين.[1]

---

[1] باسم راشد، تأثيرات اتفاق اللاجئين في العلاقات التركية – الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد(٥١)، العدد (٢٠٥)، ٢٠١٦، ص:١٤.

ويمكن أن يؤدي النجاح في وجود إجراءات حكومية صارمة أتجاه ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى تناقض: يمكن أن يؤدي انخفاض مستويات الهجرة غير النظامية إلى ارتفاع الأجور للوظائف ذات المهارات المتدنية في البلد المستضيف، وانخفاض الأجور في البلد المرسل. وهذا يزيد الحافز على الهجرة، بشكل غير مشروع إذا لزم الأمر، على الرغم من ارتفاع تكاليف الهجرة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لوجود إجراءات حكومية صارمه أتجاه ظاهرة الهجرة أن يخفض من الأجور للمهاجرين غير النظاميين عن طريق جعل أصحاب العمل أقل استعدادا لتوظيفهم. وهذا يساعد على الحد من الهجرة غير النظامية، وبالإضافة لذلك قد تشمل الإجراءات الحكومية مكافحة الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا الذي يوظف كلاً من المواطنين والمهاجرين (نظاميين أو غير نظاميين).

خاتمة واستنتاجات

انطلاقاً من الأهمية المتزايدة لموضوع الهجرة غير النظامية في المنطقة الأورومتوسطية خلال السنوات الأخيرة وتعقيد العوامل التي تسببها مقومات مقاومتها – أصبح من الضروري القيام بتشخيص محدث وشامل لطبيعة الهجرة غير النظامية بين دول المنطقة؛ لكي يكون هناك أسلوب واحد للمنافسة يوازي بين مصلحة الطرفين، ولا تكون مصلحة طرف أحق على حساب الطرف الآخر؛ إذ لا يمكن لأي سياسة للهجرة غير النظامية من أي طرف أن تنجح في حل ما لم تكن تشمل ؟؟ منظماً بدقة لجميع الأطراف، أخذاً في الاعتبار تأثير العوامل الاقتصادية وظروف العمل والمعيشة للمهاجرين، هذا من جانب ومن جانب آخر، هناك جوانب لا تكون فيها العلاقة متكافئة بين الطرفين: دول شمال المتوسط وجنوبه من عدة اتجاهات اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وإداريًا وقانونيًا وديموغرافيًا، بالإضافة إلى الخلل في الناتج القومي الإجمالي فى معظم الدول العربية جنوب المتوسط الذي يقل حوالى ١٧ مرة عن دول شمال المتوسط الأوروبية، على الرغم من التفاوت في عدد السكان في هذه المنطقة شمالاً وجنوبًا فإن أوروبا حاولت تقديم الدعم والمساعدة، ولكنها مساعدات محدودة لا تهدف إلى تخفيف ضغط هجرة العمالة غير النظامية إليها والقادمة من إفريقية، وعلى الرغم من كل الاتفاقيات المبرمة تصبح الدول الأوروبية هي الطرف القوى المانح، والدول العربية هي الطرف الضعيف المتلقي. كما يلاحظ الإصرار الأوروبي على وقف تيار الهجرة غير النظامية من الجنوب إلى الشمال[١].

ويرجع ذلك بسبب سياسات وتشريعات تجاه الهجرة من وجهة نظرها فقط؛ أي دول الشمال تتسم هذه السياسات بتزايد النزعة التقليدية بشروط

---

[١] البشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير النظامية في العلاقات الأوروبية- الإفريقية، مجلة دراسات، عدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص ص: ٥٩-٦٠.

الهجرة، خصوصاً في ضوء زيادة عدد المهاجرين بشكل غير قانوني، وتزيد طلبات اللجوء السياسي كما تخوفت بعض دول الاتحاد الأوروبي من التأثير السلبي لموجة الهجرة في نظامها الاجتماعي، مما دفعها إلى دعم عملية التنمية في المنطقة العربية؛ بهدف الحد من تزايد هجرة أبنائها بتزايد سياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة بعد تعاظم ظاهرة العنف في المنطقة، شأنها في ذلك شأن جميع النشاطات، حيث شكل تنامي التطرف الإسلامي وكراهية الغرب هاجساً مقلقاً حول مدى علاقة هذا التطرف والمد الإسلامي بالديمقراطية والاستقرار في المنطقة[١]. من هنا كان على الدول الأوروبية إدراك أن التطرف الإسلامي في المنطقة مرتبط بالفقر والأزمات الاقتصادية التي تعانيها دول جنوب المتوسط، ومن هنا أيضاً يتضح أن سياسات الدول الأوروبية تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامي بوصفها ظاهرة مرتبطة بأعمال عنف وإرهاب، بما تحمله من أخطار داخلية تؤثر في نسيجها الاجتماعي وعد الموضوع ذا بعد أمنى مرتبط ارتباطاً كبيراً بموضوع الهجرة. ازدياد الاهتمام الأوروبي بمسألة التطرف الإسلامي والإرهاب في المنطقة العربية مع تزايد الحركات العنصرية العرقية في بعض الدول الأوروبية وتعاظم نموها ونفوذها، حيث عملت على تغذية الشعور ضد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وعملت على طردهم من البلاد، مما دفع بالسياسات الأوروبية في الوصول إلى السعي في إطار تعاونها مع دول المنطقة العربية، للحد من هذا التطرف. وتجنباً لحدوث صدام بين المسلمين والغرب في منطقة المتوسط، فقد دعمت الديمقراطية وساعدت في بناء اقتصاديات دول المنطقة للتخلص من العوامل المشجعة للتطرف ولوضع حل لمشكلة الهجرة[٢].

---

[١] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص:٢٤٥.

[٢] المرجع السابق، ص ص:٢٤٦-٢٤٧.

ومن ناحية واقعية، فقد تصدرت المنطقة العربية أولويات السياسة الأوروبية تجاه ظاهرة الهجرة غير النظامية، وهو ما دفع أوروبا إلى القيام بعدد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها، ولكن أمام تزايد تدفق المهاجرين باتجاه دول شمال حوض المتوسط، وفي ظل تردي الحالة الاقتصادية، وتراجع فرص العمل في دول الجنوب – فإن مشكلة الهجرة ستبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي في تعاونه الاقتصادي والسياسي مع دول المنطقة، مما يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة؛ نظراً لما لها من انعكاسات مستقبلة على سياسات التعاون الاقتصادي والسياسي الأوروبي– العربي رغم التوصل لعقد عدة مؤتمرات[*] مهمة لم تستطع أن تقرب وجهات النظر حول المفهوم لتتم المعالجة، ومثال ذلك مؤتمر برشلونة الذي كان انطلاقة البحر المتوسط الجديد –على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسي– والانتصار الأوروبي تجاه جنوب المتوسط من.شأنه أن يعزز تأمين الربط بين أمن المتوسط وأمن الشرق الأوسط.

وأخيراً، فإن القيود المفروضة على الهجرة النظامية تجعل الهجرة غير النظامية أمراً لا مفر منه، وقد يساعد إيجاد طرق إضافية لدخول الأشخاص بشكل قانوني، وخاصة العمال الأقل تعليماً على تقليل عدد المهاجرين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي.

---

[*] مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤ ومؤتمر عمان ١٩٩٥ للاقتصاديين المندرجين ضمن إطار مشروع الشرق أوسطية، لذلك عقد مؤتمران آخران مكملان لهما في القاهرة ١٩٩٦، والدوحة ١٩٩٧، وبعد هذين المؤتمرين مؤتمر التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقية لمشروع الشرق أوسطية.